لم تحد إسرائيل عن وضع شروط تعجيزية للتوصل إلى وقف إطلاق نار مع حزب الله، مع تكرار وزير الخارجية جدعون ساعر المطالبة بـ«حرية التحرك» ضد حزب الله، الذي هدّد أمينه العام نعيم قاسم بمواصلة الحرب إذا خُرقت السيادة اللبنانية، وذلك على وقع تواصل المعارك الضارية في جنوب لبنان

المقترح الأميركي لحرب لبنان

إسرائيل تستقبل هوكشتاين بشرط تعجيزي

هوكشتاين في بيروت أمس (فرانس برس)

بيروت ـ **رينا الجمال**
حيفا ـ **العربي الجديد**

استبق وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر وصول الوسيط الأميركي عاموس هوكشتاين إلى إسرائيل لمواصلة مفاوضات وقف إطلاق النار مع لبنان، بوضع شروط تعجيزية للتوصل إلى الاتفاق، مطالباً بـ«حرية التحرك» ضد حزب الله، وهو الأمر الذي رفضه الأمين العام للحزب نعيم قاسم، مشدداً على أنه يفاوض «تحت سقفين: سقف وقف العدوان بشكل كامل وشامل، والسقف الثاني هو حفظ السيادة اللبنانية، أي لا يحق للعدو الإسرائيلي أن ينتهك وأن يقتل وأن يدخل ساعة يشاء تحت عناوين مختلفة». بموازاة ذلك، حضر العدوان على لبنان وغزة في مباحثات رئيس الوزراء، ووزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني في طهران أمس، إذ أكد، عقب مباحثات مع وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، في طهران أمس، ضرورة إنهاء حرب الإبادة الجماعية في غزة ووقف العدوان على لبنان، وأهمية توسيع الاتصالات وتحشيد جميع الطاقات الإقليمية والدولية لأجل منع اتساع المواجهات في المنطقة. كذلك التقى رئيس الوزراء القطري الرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان.

وأعلن هوكشتاين، في اليوم الثاني من زيارته إلى بيروت، أمس الأربعاء، تحقيق تقدّم في مفاوضات وقف إطلاق النار في لبنان، رافضاً الإدلاء بمزيد من التفاصيل، في تصريحات جاءت بعد وقت قصير من انتهاء اجتماعه الثاني مع رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري، بعد اجتماع أول عقده أول من أمس الثلاثاء لدى وصوله إلى بيروت. وقال هوكشتاين، في كلمة مقتضبة عقب لقائه بري في عين التينة وقبل انتقاله إلى إسرائيل حيث سيلتقي رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو اليوم الخميس: «لقد اختتمت اجتماعاً آخر مع رئيس مجلس النواب نبيه بري. واجتماع اليوم (أمس) يبني على اجتماع الأمس (الثلاثاء) وأحرز تقدماً إضافياً. لذلك، سأسافر من هنا في غضون ساعتين إلى إسرائيل، لمحاولة إنهاء هذا الأمر. إذا استطعنا». ورفض هوكشتاين الإجابة عن سؤال عن النقاط الشائكة التي تمنع التوصل إلى اتفاق. وقال: «أعلم أن هذا سيكون مخيباً للآمال لكثير من الناس هنا، لكنني لن أتفاوض على هذا علناً. لذا، لن أخوض في ماهية القضايا. ناقشنا الأمر هنا كما هو مخطط له. إذا أحرزنا تقدماً، سأذهب إلى إسرائيل وأجري تلك المناقشات المختلفة هناك بناء على المحادثات هنا وأرى ما يمكننا القيام به. انظروا، هناك رئيس (أميركي) واحد في كل مرة. سنعمل مع الإدارة القادمة. سنناقش هذا بالفعل معهم. سيكونون على دراية كاملة بكل ما نقوم به ، كما هو». وتابع: «كما قال الرئيس الأميركي جو بايدن سيكون هناك انتقال للسلطة (في أميركا) ولا أظن أن هذا سيشكل مشكلة بالنسبة إلينا».

ووصل هوكشتاين الثلاثاء الماضي إلى بيروت، حيث جال على المسؤولين اللبنانيين ورؤساء الأحزاب وعقد مجموعة من اللقاءات تناولت مسار مفاوضات وقف إطلاق النار، والمرحلة اللاحقة لما بعد انتهاء العدوان الإسرائيلي على لبنان. والتقى، أمس الأربعاء، رئيس الجمهورية السابق ميشال عون، وقد جرى استعراض بعض الأفكار والمقترحات التي تعزّز حقوق لبنان في مفاوضات وقف إطلاق النار ودور الجيش اللبناني المعوّل عليه بعد وقف العدوان. وكان قد التقى، مساء الثلاثاء، رئيس حزب «القوات اللبنانية» المعارض لحزب الله سمير جعجع، الذي أكد أنّ «أي حل لا يرتكز على تطبيق القرارات الدولية 1559، 1680، 1701، وبالنود ذات الصلة في اتفاق الطائف، لن يكون ذا جدوى للبنان». لكن تفاؤل هوكشتاين الحذر بإمكانية تحقيق خرق ما سرعان ما بدده تصريح لوزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر، الذي وضع شرطاً تعجيزياً كان حزب الله قد أعلن رفضه له مسبقاً. وقال ساعر، في إحاطة إعلامية للسفراء والبعثات الدبلوماسية الأجنبية قبيل وصول هوكشتاين إلى إسرائيل حيث سيلتقي وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي رون ديرمر ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو: «في أي اتفاق نتوصل إليه، نحتاج إلى الاحتفاظ بحرية التحرك في الوقت المناسب، قبل أن تتفاقم المشاكل في حال حدوث انتهاكات». وأضاف: «لسوء الحظ، لبنان دولة فاشلة. لكننا لا نستطيع أن ندفع الثمن في أمننا، في أمن مواطنينا، بسبب افتقارهم إلى السيادة أو التنازل عن السيادة». واعتبر ساعر أنه مع زيارة هوكشتاين إلى المنطقة «يمكننا أن نستنتج أن الأميركيين يعتقدون أن مثل هذا الترتيب ممكن. والأمر الأكثر أهمية هو أننا نودّ التوصل إلى اتفاق يصمد أمام اختبار الزمن». وبحسب الإعلام العبري، يكمن الخلاف الأساسي الذي يحول دون التوصل إلى تسوية في مطالبة إسرائيل بحرية العمل العسكري في لبنان في حال أقدم حزب الله على ما قد تعتبره انتهاكاً. مع هذا، أشارت وسائل إعلام عبرية إلى أن وصول هوكشتاين إلى تل أبيب قد يُشير إلى إغلاق بعض القضايا العالقة، وأن المبعوث الأميركي سينقل الرد اللبناني لإسرائيل في الطريق إلى التوقيع على اتفاق.

> ساعر: نحتاج إلى الاحتفاظ بحرية التحرك في الوقت المناسب

وقال الأمين العام لحزب الله نعيم قاسم، في كلمة مسجّلة أمس الأربعاء، إن الحزب لن يقبل باتفاق وقف إطلاق نار لا يحفظ سيادة لبنان. وأعلن أن الحزب يتفاوض «تحت سقفين: سقف وقف العدوان بشكل كامل وشامل، والسقف الثاني هو حفظ السيادة اللبنانية، أي لا يحق للعدو الإسرائيلي أن ينتهك وأن يقتل وأن يدخل ساعة يشاء تحت عناوين مختلفة»، مؤكداً أنه «لا يمكن أن تهزمنا إسرائيل وتفرض شروطها علينا». وأشار إلى أن الحزب درس اقتراح وقف إطلاق النار الذي صاغته الولايات المتحدة وقدم ملاحظاته عليه، مشدداً على أن وقف الأعمال القتالية أصبح الآن بين يدي إسرائيل. وقال: «نحن قررنا أن يكون هناك مساران يسيران معاً، مسار الميدان، ومستمر إن شاء الله بصمود وعطاء، ومسار المفاوضات، إن افترضنا أن المفاوضات لم تنجح، نحن مستمرون. أما من يقول إنها ستكون حرب استنزاف فهي كذلك على العدو، فنحن قارنا واحد، الصمود والاستمرار، حتى لو طال الزمن، ونحن نتحمل الاستنزاف لأننا ندافع عن أرضنا ووطننا». وأكد أن الحزب سيستهدف وسط تل أبيب رداً على الغارات الإسرائيلية الأخيرة التي استهدفت العاصمة بيروت. وقال إن «العدو الإسرائيلي اعتدى على قلب العاصمة بيروت، لذا لا بد أن يتوقع أن يكون الرد على وسط تل أبيب». وأضاف: «لا يمكن أن نترك العاصمة تحت ضربات العدو الإسرائيلي ويجب أن يدفع الثمن. والثمن وسط تل أبيب. أمل أن يفهم العدو أن الأمور ليست متروكة». وشهد الميدان بالتزامن مع وجود الوسيط الأميركي في لبنان استمراراً للمواجهات البرية جنوباً، وسط تزايد استهدافات قوات الاحتلال للجيش اللبناني في الجنوب، ما أسفر عن سقوط عدد من الشهداء العسكريين. وأفادت الوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية الأربعاء بوقوع اشتباكات عنيفة في الجنوب حيث تحاول القوات الإسرائيلية «التقدم نحو تلال كفرشوبا» تحت غطاء مدفعي وطيران إسرائيلي مكثف، من جانبه، أكد حزب الله أنه يواصل صدّ تقدم القوات الإسرائيلية، خاصة نحو بلدة الخيام. وأعلن حزب الله، في سلسلة بيانات، شن هجوم «بسرب من المسيّرات الانقضاضية على قاعدة لوجستية للفرقة 146 في جيش العدو الإسرائيلي (شمال بلدة الشيخ دنون) شرقي مدينة نهاريا»، وآخر «بسرب من المُسيّرات الانقضاضية على قاعدة شراغا (المقر الإداري لقيادة لواء غولاني) شمالي مدينة عكا المحتلة، وأصابت أهدافها بدقة». كذلك استهدف «مدينة صفد المحتلة، بصلية صاروخية»، وتم استهداف قوة للاحتلال جنوب مدينة الخيام بالصواريخ مرتين. وأعلن الجيش اللبناني، الأربعاء، مقتل جندي في هجوم إسرائيلي في جنوب لبنان عقب استهداف الاحتلال آلية للجيش على طريق برج الملوك - القليعة في الجنوب، غداة مقتل ثلاثة جنود في غارة على أحد مواقعه في بلدة الصرفند الساحلية على بعد نحو أربعين كيلومتراً عن الحدود. وتعرضت بلدات وقرى جنوبية لسلسلة عنيفة من الغارات والقصف المدفعي. وشن الطيران غارات استهدفت بلدة الخيام بالإضافة إلى قصف مدفعي تقول استهدف البلدة وسهل مرجعيون وأطراف القليعة. كما استهدف الطيران بلدات حومين الفوقا ورومين وحومين التحتا في منطقة إقليم التفاح، وبلدة الحنية ومنطقة بين البياضة وحامول - الناقورة والعباسية في قضاء صور، وبرعشيت في قضاء بنت جبيل.

الاحتلال يعسكر المستوطنات الحدودية

بدأت قوات الاحتلال الإسرائيلي الاستعداد لوقف إطلاق النار مع لبنان، عبر تطبيق خطة لطمأنة المستوطنين قرب الحدود، تتضمن عسكرة المستوطنات حيث تُقام مواقع دفاعية دائمة

حيفا ـ **نايف زيداني**

في الوقت الذي تتواصل فيه الجهود الرامية للتوصل إلى تسوية بين الاحتلال الإسرائيلي ولبنان، ومعها زيارة مبعوث الرئيس الأميركي عاموس هوكشتاين إلى بيروت وتل أبيب، بدأت المستوطنات الإسرائيلية القريبة من الحدود الاستعداد لفترة ما بعد التسوية، وكذلك يفعل جيش الاحتلال على طول خط المواجهة. وستحمل فترة ما بعد الحرب تغييرات واضحة داخل المستوطنات وحولها، لبث شعور بالأمان لدى السكان الذين ما زالوا يرفضون العودة إليها بعد تركها قبل أكثر من عام، إذ يعمل جيش الاحتلال على إنشاء مواقع ونقاط عسكرية جديدة قرب المستوطنات على طول الحدود بين لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، كما يستعد لإقامة سرايا قتالية للانتشار داخل المستوطنات ومرافقة المستوطنين لدى عودتهم إلى منازلهم المتروكة والمدمرة.

وبدأ جيش الاحتلال في الأسابيع الأخيرة بإزالة جدران خرسانية ومواقع إطلاق النار التي جرى نشرها على طول الطرقات في منطقة خط المواجهة، وشكّلت جزءاً من «المشهد الرمادي»، على حد تعبير موقع وابنت العبري، أمس الأربعاء، الذي أشار إلى شروع الجنود بترك المباني العامة في مناطق المستوطنات التي تم إخلاؤها. وساق الموقع العبري مستوطنة شلومي التي تركها أكثر من سبعة آلاف مستوطن منذ بداية الحرب مثالاً على ما يحدث في المنطقة الشمالية. فقد أقامت السلطة المحلية هناك، في الأيام الأخيرة، مواقع إطلاق نار ومواقع دفاعية دائمة «تغلّف» المستوطنة في مواجهة لبنان، من أجل استخدام القوات التي سيتم استدعاؤها عند انطلاق أي إنذار. كما ستقوم قوة عسكرية بحجم سرية واحدة بحماية المستوطنة. ولفت الموقع العبري إلى أن قادة كباراً في جيش الاحتلال يكررون، في الآونة الأخيرة، تصريحاتهم بأنه بات بإمكان سكان المنطقة الشمالية العودة إلى منازلهم، إلا أن ذلك غير مدعوم بموقف واضح من قبل المستوى السياسي. وقال رئيس السلطة المحلية في شلومي غابي نعمان: «من أجل العودة إلى منازلنا يجب حدوث العديد من الأمور المهمة واللوجودية، وواحد منها أن يموضع الجيش الإسرائيلي نفسه في شمالي شلومي، في أعلى الجبل، بما في ذلك في الجانب اللبناني، من أجل منع أي تسلل. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نتوقع أن ينتشر أيضاً داخل شلومي نفسها وليس من خلفنا. والأمر الثالث هو استكمال نصب الوسائل التكنولوجية الدفاعية من أجل خلق شعور بالأمان ومظهر يعبّر عن ذلك». ويرى جيش الاحتلال أهمية القيام بمهام «صيانة» يومية من منطقة رأس الناقورة وحتى «هار دوف» (منطقة مزارع شبعا المحتلة)، من أجل ضمان بقائها «نظيفة»، وأنه بدون الوجود الفعلي للقوات سيكون من الصعب ضمان الأمن للمستوطنين على خط المواجهة. وزعم الموقع العبري أنه بعد الأيام الماطرة، بات بالإمكان رؤية النباتات التي ترتفع من جديد في المكان، والتي تجب إزالتها بشكل مستمر.

جندية إسرائيلية في العطلة اكتوبر الماضي (جلاء عرعير/فرانس برس)

مقابلة

أجراها
محمود خليل

يكشف القيادي في حركة حماس محمد نزال، في مقابلة مع «العربي الجديد»، عن الترتيبات الجديدة الخاصة بقيادة المكتب السياسي، وعن تشاؤمه من مصير مفاوضات وقف حرب غزة حتى لو استؤنفت

محمد نزال

> لا يُتوقّع أن تحقق المفاوضات لوقف النار في غزة أي نتائج

العقوبات الأميركية بحق قيادات حماس وسام شرف

حملة التسريبات عن إبعاد قادة حماس من قطر تهدف للضغط على الحركة حتى تستسلم

■ إلى ماذا تشير العقوبات الأميركية الجديدة؟

قائمة العقوبات الأميركية الجديدة، التي أصدرتها وزارة الخزانة الأميركية، بحق ستة من المسؤولين في حركة حماس تؤكد من جديد التحالف الاستراتيجي المطلق بين الإدارة الأميركية، ومنظومة الحكم في الكيان الصهيوني، أيّا كانت هذه الإدارة، وأيّا من كان على رأس الحكم في الكيان الصهيوني. والحقيقة المؤسفة أن هذه القوائم تعدّ في مطابخ جهاز الاستخبارات الخارجية للكيان «الموساد»، وجهاز الأمن الداخلي «الشاباك»، وتصدرها الإدارة الأميركية عبر الجهة الرسمية الأميركية التي تختارها، لغايات محاصرة المقاومة، وإرهاب وردع العاملين في صفوفها، مهما كانت طبيعة المواقع التي يشغلونها، سواء مواقع سياسية أو إعلامية أو عسكرية أو أمنية أو اجتماعية أو غيرها.

■ كيف، وبماذا تردّون عليها في حركة حماس؟

أتحدّى الإدارة الأميركية أن تقدّم الأدلة القانونية، التي استندت إليها في إدراجي ضمن القائمة التي أصدرتها، بالإشارة الضمنية إلى دور لي في إمداد المقاومة بالسلاح أو المال، فهذا شرف لا أدّعيه. وإنني منذ انخراطي في حركة حماس، قبل سبعة وثلاثين عاماً، أي منذ نعومة أظفاري، وتدرجت في المواقع التنظيمية فيها، حتى أصبحت عضواً في هيئاتها القيادية، كنت وما زلت أعمل في المجالات السياسية والإعلامية، وغيرها من مجالات الفضاء العام والعلني.

وعلى أي حال، فإن وضعي في هذه القائمة وسام شرف لي، وهو كذلك وسام لكل من أدرجوا من إخواني، في هذه القائمة أو القوائم التي سبقتها، لأننا فخورون بأن الله سبحانه وتعالى هدانا لحمل راية الجهاد في سبيل الله، دفاعاً عن أرض فلسطين المباركة، وإن أي عمل نقوم به هو عمل مشروع، تجيزه الشرائع السماوية والأرضية، وإن التهديد والوعيد والابتزاز، الذي يمارسه الكيان الصهيوني بشكل مباشر، أو من خلال الإدارة الأميركية وغيرها، ضد قيادات الحركة وكوادرها، لن يخيفنا أو يردعنا عن مواصلة هذا الدور المقدّس والعظيم في مقاومة الاحتلال، بمختلف الوسائل التي تجيزها الشرائع السماوية والأرضية.

■ خرجت خلال الفترة الأخيرة تسريبات وتقارير إعلامية تتحدّث عن إبعاد حماس من قطر، فكيف تعلّقون عليها؟

إن حملة التسريبات السياسية والأمنية المكثّفة، التي تقم بها وسائل الإعلام، ومنها إبعاد قادة حركة حماس من قطر، تندرج ضمن حملة منظّمة وممنهجة، تتم عبر فريق سياسي وإعلامي وأمني، يقوده (رئيس حكومة الاحتلال بنيامين) نتنياهو شخصيّاً، من أجل الضغط على حركة حماس، حتى تستسلم وترفع الرايات البيضاء، في معركتها الشريفة والعادلة، التي تخوضها ضد العدوان الصهيوني المتواصل على شعبنا الفلسطيني وأرضه ومقدّساته، خصوصاً في قطاع غزّة. فما عجز عن تحقيقه بالقوّة العسكرية الوحشية والإجرامية، يُريد تحقيقه عبر المسار السياسي، وذلك بشن حرب نفسية على حماس، والعمل على حصارها، وتقليص خياراتها، ومساحات تحرّكها، وهذا ما سنواجهه بصمود وثبات وإباء، ومن بعد، ثم بجماهير شعبنا وامتنا.

■ ما حال المفاوضات مع الاحتلال حول وقف إطلاق النار. هل هناك جديد في هذا الشأن؟

المفاوضات غير المباشرة بيننا وبين الاحتلال متوقّفة حالياً، لأن نتنياهو لا يريد تحقيق أي اتفاق في عهد (الرئيس الأميركي) جو بايدن، منتظراً تسلّم دونالد ترامب سلطاته الرئاسية. لذا عمل طوال فترة المفاوضات على المماطلة والتسويف وإضاعة الوقت، حتى يصل إلى موعد الانتخابات الأميركية، مراهناً على فوز ترامب فيها، وهو ما كان، وهو الآن ينتظر تسلّم ترامب سلطاته الدستورية في العشرين من شهر (يناير) كانون الثاني 2025، أي بعد شهرين من الآن. لذا لا يتوقّع أن تسفر المفاوضات حال استئنافها عن أي نتائج.

■ ما رؤية حماس لوقف إطلاق النار؟ وهل تغيّرت باغتيال القائد يحيى السنوار؟

أبدت حركة حماس خلال جميع المراحل التفاوضية إيجابية عالية، ومرونة كبيرة، وتعاونت مع الوسيطين المصري والقطري، في تذليل العقبات، وكانت مصالح قضيتنا وشعبنا دائماً نصب أعيننا، وإن الوفد المفاوض الذي يمثّل حركة حماس وفصائل المقاومة جميعها كان يتحرّك مستنداً إلى ركائز وأسس، متفق عليها ومعتمدة من قيادة الحركة وفصائل المقاومة عموماً. وأثبتت الوقائع والأحداث أن كل ما قيل عن أن القرار النهائي للمفاوضات محكوم حصراً بالأخ يحيى السنوار غير صحيح، فما يزال موقفنا هو ذاته قبل استشهاده، وبعد استشهاده، لأن القرار في حركة حماس هو قرار مؤسّسي، تتخذه الحركة وفق آليات تستند إلى أنظمتها ولوائحها، ومقدّساته، خصوصاً في قطاع غزّة. فما عجز عن تحقيقه بالقوّة العسكرية الوحشية والإجرامية، يُريد تحقيقه عبر المسار السياسي، وذلك بشن حرب نفسية على حماس، والعمل على حصارها، وتقليص خياراتها، ومساحات تحرّكها، وهذا ما سنواجهه بصمود وثبات وإباء، مستعينين بالله سبحانه وتعالى من قبل ومن بعد، ثم بجماهير شعبنا وامتنا.

■ ولا يعكس موقف شخص بعينه، مهما بلغت مكانته.

■ كيف تتوزع قيادة حماس في ظل هذه المرحلة؟ وماذا عن انتخاب الرئيس الجديد للحركة؟

قيادات حركة حماس موزّعة بين الداخل والخارج، انعكاساً لتوزّع أبناء شعبنا، الذي بلغت أعداده وفق الإحصائيات الأخيرة نحو خمسة عشر مليون نسمة، 55% منهم في الخارج، و45% منهم في الداخل. وقد راعت أنظمة الحركة ولوائحها التوزّع المذكور، ولم تحصر نفسها في مكان واحد، وهذا أحد مكامن القوة التي تتميّز بها حركة حماس، فإذا حوصرت في مكان، أمكن لقيادات الحركة في أمكنة أخرى إدارة الأمور وتسييرها. وما يُشاع عن انتقال قيادات الحركة إلى عواصم معيّنة بحد ذاتها، ورسم سيناريوهات وقصص وروايات حول ذلك، إنما يندرج في سياق الحرب النفسية التي أشرت إليها. وعلى أي حال، كان رئيس المكتب السياسي للحركة، الأخ خالد مشعل، يقيم في عمّان، ثم انتقل إلى الدوحة، وبعدها إلى دمشق، ثم عاد إلى الدوحة، وبعد انتخاب الأخ إسماعيل هنية خلفاً له، كان مقيماً في قطاع غزة، ثم انتقل للإقامة بحكم الضرورة إلى الدوحة، إلى أن استشهد خلال زيارة رسمية إلى طهران، فجاء بعده الأخ يحيى السنوار، الذي كان يقاتل ويقود المعركة في قطاع غزة، ولكنه لقي الله شهيداً بإذن الله، بعد شهرين ونيّف، والآن تدرس الهيئات القيادية في الحركة خياراتها في ملء الشواغر القيادية التي نتجت عن استشهاد أصحابها، وهي تتمهّل في ذلك، آخذة بعين الاعتبار جميع الظروف والحيثيّات المحيطة بالحركة والمنطقة. وإننا إذ نشكر جميع الدول التي استضافت وتستضيف قيادات الحركة، فإنه لا بد لي من أن أخصّ دولة قطر وقيادتها بالشكر الجزيل، إذ استضافت بعض قيادات الحركة، وفي مقدّمتها رئيس المكتب السياسي للحركة، منذ ربع قرن تقريباً، مستندة في ذلك إلى إرثها التاريخي أنها كانت دائماً «كعبة المضيوم»، التي يفيء إليها المظلومون والملهوفون والمستجيرون. وإن ما فعلته قطر سيبقى ديناً علينا لن ننساه، وسنكون أوفياء له.

سيرة

■ ولد محمد نزال في 18 فبراير/شباط 1963 في العاصمة الأردنية عمّان، وهو ينحدر من مدينة قلقيلية بالضفة الغربية.
■ التحق بصفوف الحركة الإسلامية في سن مبكرة، تفرغ للعمل في حماس منذ 1989، واختير ممثلاً لها في الأردن عام 1992.
■ بعد إغلاق مكاتب الحركة في الأردن في 1999 انتقل إلى سورية، وخلال هذه الفترة تولّى الملف الإعلامي للحركة الذي عرف تطوراً، إذ انطلقت قناة الأقصى، وقناة القدس، ومع اندلاع الثورة السورية غادر نزال دمشق.

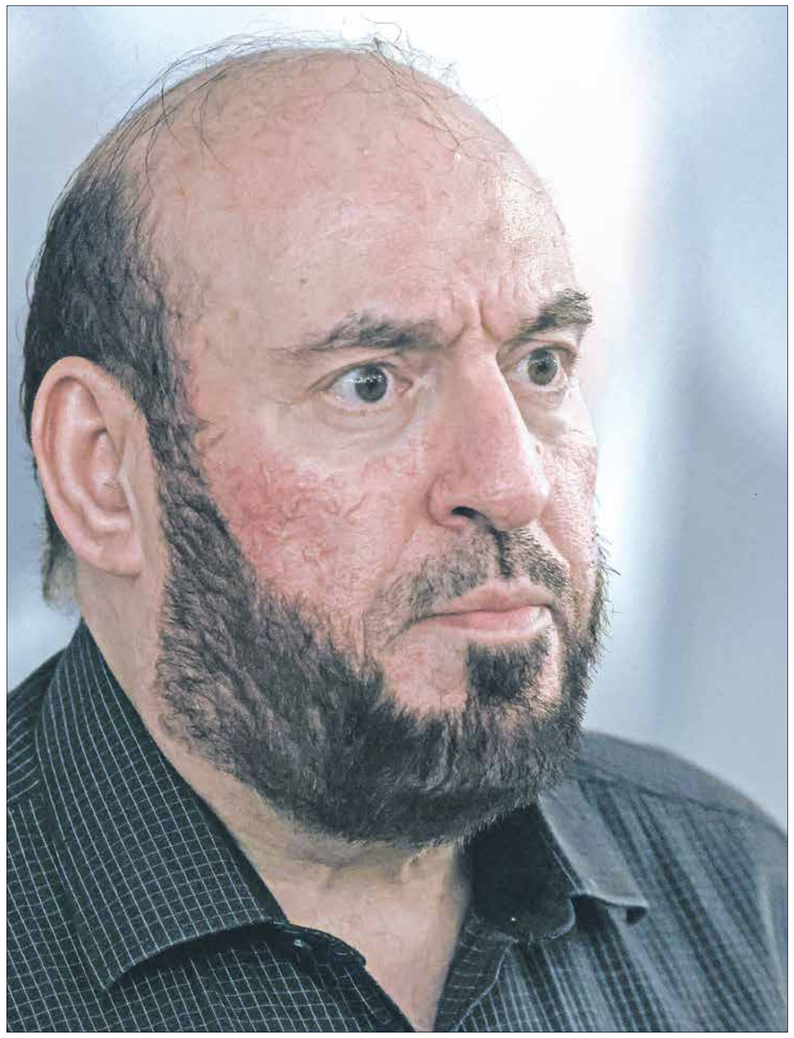

نزال في الدوحة، 2 أغسطس 2024 (محمود الهمص/ فرانس برس)

نقف بقوة بجانب لبنان

اعتبر القيادي في حركة حماس محمد نزال، في حوار مع «العربي الجديد»، حول كيف ترى حماس المعركة في لبنان وتأثيراتها، أن العدوان على لبنان هو عدوان على فلسطين، ونحن نقف بقوّة ووضوح وحزم إلى جانب المقاومة اللبنانية التي يقودها حزب الله... وأن الإبادة الجماعية التي مارسها ولا يزال، العدو في قطاع غزّة هي ذاتها التي يمارسها الآن في لبنان، وإن اختلفت الدرجة، بحكم الخصوصيات السياسية والجغرافية لكل من غزّة ولبنان.

الحدث

توزيع المساعدات ذريعة إضافية للإمعان بإبادة شمالي القطاع

> تتحدث وسائل إعلام إسرائيلية عن نية الاحتلال إخلاء شمالي غزة من المقاومة بذريعة إنشاء منطقة لتوزيع المساعدات بإشراف إسرائيلي

غزة ـ **العربي الجديد**
حيفا ـ **نايف زيداني**

في ظل غياب مؤشرات لوقف حرب الإبادة على قطاع غزة، وسط تمسك قطر بتعليق وساطتها في المفاوضات بين إسرائيل وحركة حماس لحين ظهور جدية من قبل الأطراف المعنية، يبرز الحديث في وسائل إعلام إسرائيلية عن مواصلة القوات الإسرائيلية عملياتها العسكرية في شمال القطاع، بذريعة إنشاء منطقة لتوزيع المساعدات الإنسانية تحت إشراف إسرائيلي. في موازاة ذلك استبقت تقديرات صحف إسرائيلية تصويتاً في مجلس الأمن، عصر أمس (بتوقيت نيويورك) على مشروع قرار يدعو إلى وقف إطلاق نار «فوري وغير مشروط ودائم» في قطاع غزة، بالإشارة إلى نجاح الجهود لإقناع الولايات المتحدة باستخدام حق النقض (فيتو). وذكر موقع معاريف الإسرائيلي أن مشروع القرار لا يربط بشكل مباشر بين وقف إطلاق النار وإطلاق سراح المحتجزين الإسرائيليين، كما لا يدين أحداث السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023. وزعم أنه في الأسابيع الأخيرة، بذل السفير الإسرائيلي دانّي دانون والبعثة الإسرائيلية جهوداً كبيرة مع البعثة الأميركية، للتمسّك بمبدأ إعادة المحتجزين مقابل وقف إطلاق النار. من جهته نقل موقع هآرتس عن مسؤولين إسرائيليين، لم يسمّهم، قولهم إنه إذا ظل النص على حاله، فمن المرجح أن تستخدم الولايات المتحدة حق النقض ضده.

على صعيد آخر، نقلت صحيفة هآرتس الإسرائيلية، أمس، عن مسؤولين في الخارجية الأميركية أن إسرائيل تعتقد أن إدارة الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب لن تضغط عليها كما فعلت إدارة سلفه جو بايدن، وأن خطة إسرائيل لإدخال مساعدات إلى غزة هي «المماطلة حتى دخول ترامب إلى البيت الأبيض». وبينما كانت تقارير قد أشارت، أخيراً، إلى تورط جيش الاحتلال بإحراق مساعدات إنسانية وصلت إلى القطاع، لا سيما في شماله، وغض الطرف عن العصابات التي تنهب المساعدات الإنسانية، ذكرت إذاعة كان ريشيت بيت، التابعة لهيئة البث الإسرائيلية، أمس، أن إسرائيل تفحص خطة جديدة بشأن توزيع المساعدات الإنسانية داخل قطاع غزة، زاعمة أن أحد الاقتراحات، هو أن تقوم الإمارات بتفعيل منطقة توزيع يتم تأمينها من قبل شركة أميركية خاصة. ونقلت الإذاعة عن مصادر لم تسمّها، أن المستوى السياسي وعلى رأسه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، لم يبد تحفظاً على هذه الفكرة.

من جهتها ادعت إذاعة جيش الاحتلال، أمس، أن العملية العسكرية في شمال غزة، هدفها إخلاء المنطقة من المسلحين الفلسطينيين لتنفيذ «خطة لإدخال مساعدات إنسانية» بواسطة شركة حراسة أميركية خاصة ستعمل في هذه المنطقة بإشراف إسرائيلي. وأشارت إلى أن نتنياهو ووزير الأمن يسرائيل كاتس أجريا مداولات في مقر فرقة غزة العسكرية، دامت أربع ساعات، حول خطة إدخال الشركة الأميركية إلى شمالي القطاع، فيما شارك في هذه المداولات وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، الذي يدعو إلى الاستيطان في غزة. ونقلت عن مصادر مطلعة، أنه سيُعقد اجتماع للكابينت السياسي الأمني، اليوم الخميس، للتداول في هذه الخطة، التي ستُنفذ في جباليا «في تجربة أولية»، وفي هذه الحالة ستبقى القوات الإسرائيلية في جباليا لعدة أشهر، بادعاء أنه بعد المصادقة على الخطة ستحتاج الشركة الأميركية لمدة تتراوح بين 60 إلى 90 يوماً كي تنظم نفسها وتبدأ بالعمل. وكان موقع أكسيوس الأميركي، قد نقل عن مسؤولين إسرائيليين، مساء أول من أمس، أن شركة استشارات الأمن القومي الأميركية «أوربيس»، سلّمت أخيراً للحكومة الإسرائيلية دراسة حول كيفية توصيل المساعدات الإنسانية بشكل آمن في غزة. وأضاف أنه سيتم إنشاء مركز لتوزيع المساعدات من قبل منظمة مساعدات خاصة (بدلاً من الأمم المتحدة) وسيتم تأمينه من قبل مقاولين من القطاع الخاص، يعملون بالتنسيق مع الجيش الإسرائيلي، فيما تدعو الخطة إلى تمويل المشروع من قبل الدول المانحة، إذ ذكر المسؤولون الإسرائيليون الإمارات باعتبارها جهة مانحة محتملة.

بالمقابل اعتبر الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، أمس، أن «الأنباء التي تتناقلها بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية حول الحديث عما يسمى بإنشاء منطقة عازلة في شمال قطاع غزة وجباليا لتوزيع المساعدات في قطاع غزة عبر شركة خاصة أميركية وبتمويل أجنبي، هي خطط مرفوضة وغير مقبولة بتاتاً»، إذ «تخالف جميع قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، الذي يعتبر قطاع غزة جزءاً لا يتجزأ من أرض دولة فلسطين المحتلة». وأضاف، أن أي خطط تتعلق بمستقبل قطاع غزة، أو توزيع المساعدات فيه، تتم فقط من خلال دولة فلسطين، وعبر وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «أونروا» والمنظمات الدولية الأخرى ذات الاختصاص.

> أبو ردينة: خطط مستقبل غزة تتم فقط من خلال دولة فلسطين

في موازاة ذلك أعلنت وزارة الصحة في غزة أمس، ارتفاع حصيلة الشهداء في قطاع غزة إلى 43,972، منذ السابع من أكتوبر 2023، والإصابات إلى 104,008. وطاول القصف الإسرائيلي أمس، وفق مصادر طبية، والذي أسفر عن سقوط 19 شهيداً على الأقل، وعشرات الجرحى، منطقة جباليا بيت لاهيا شمالي القطاع، و حي الصبرة وحي الزيتون بمدينة غزة ومخيم النصيرات، وسط القطاع، ورفح جنوبي القطاع.

بالمقابل قتل جندي إسرائيلي وأصيب ضابط بجروح خطيرة خلال معارك شمالي قطاع غزة، وفق موقع 0404 الإسرائيلي، أمس، لافتاً إلى أنه منذ بداية الحرب في غزة قتل 800 جندي. إلى ذلك ذكر التلفزيون العربي، أمس، أن سلطات الاحتلال أفرجت عن عدد من الأسرى الفلسطينيين عبر معبر كرم أبو سالم، جنوبي قطاع غزة.

أمام مبنى دفرة الاحتلال في جباليا أمس (عمر القطاع/ فرانس برس)

متابعة

عدوان متواصل على جنين ومخيمها

رام الله ـ **العربي الجديد**
سلفيت ـ **جهاد بركات**

واصل الاحتلال الإسرائيلي عدوانه على مدينة جنين ومخيمها شمالي الضفة الغربية المحتلة، أمس الأربعاء، لليوم الثاني على التوالي، فيما استُشهد شاب فلسطيني برصاص القوات الإسرائيلية، مساء أمس، في بلدة كفر دان غربي محافظة جنين. وقال الهلال الأحمر الفلسطيني، إن شاباً استُشهد خلال محاولة طاقم الإسعاف إنعاشه عقب إصابته بالرصاص الحي في الصدر خلال المواجهات في كفر دان. وكانت طائرة مسيّرة إسرائيلية قد قصفت مركبة في البلدة، إذ أشارت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية (وفا) إلى أن المسيّرة قصفت مركبة في منطقة واد حسن الواقعة بين كفر دان واليامون غربي جنين، بالتزامن مع اقتحام كفر دان، وسط تحليق مروحيات الأباتشي في سماء البلدة. وأضافت أن مواجهات اندلعت بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال التي اقتحمت المنطقة. وحاصرت القوات الإسرائيلية، مساء أمس، منزلاً يقع في منطقة واد حسن، إذ أكدت مصادر محلية أن القوات الإسرائيلية وبعد قصف المسيّرة مركبة ومنطقة خالية في المنطقة، حاصرت أحد المنازل وشرعت بإطلاق الرصاص باتجاهه، و قنابل إنيرغا الحارقة، ولم يبلغ حتى مساء أمس عن وقوع إصابات. وذكرت مصادر محلية أن قوات الاحتلال واصلت أمس، اقتحامها مدينة ومخيم جنين، بالتزامن مع مواجهات عنيفة واشتباكات مسلحة بين مقاومين فلسطينيين وقوات الاحتلال، التي دهمت في منازل في المنطقة وفتشتها، ما أسفر عن اعتقالات، من بينها سيدة. وأشارت المصادر إلى أن جرافات الاحتلال واصلت تجريف الشوارع والبنية التحتية في مدينة ومخيم جنين، فيما ذكر الهلال الأحمر الفلسطيني أن طواقمه تعاملت مع ثلاث إصابات بالرصاص الحي في المدينة. من جهتها قالت سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، في بيان فجر أمس، إنها تصدت «لقوات العدو الإسرائيلي في محاور القتال»، واستهدفت «الياته العسكرية بزخات الرصاص والعبوات الناسفة». كذلك ذكرت كتائب شهداء الأقصى المحسوبة على حركة فتح، أمس، أن مقاتليها «يخوضون اشتباكات ضارية مع جنود الاحتلال والياته العسكرية في الحي الشرقي لمخيم جنين، بالأسلحة الرشاشة والعبوات الناسفة». وأول من أمس، استُشهد خمسة فلسطينيين وجرح 10 في جنين، وفق الهلال الأحمر ووزارة الصحة الفلسطينية، ثلاثة منهم اغتالهم الاحتلال واحتجز جثامينهم بعد اقتحام منطقة واقعة بلدة قباطية وقرية مثلث الشهداء جنوبي جنين، ثم محاصرة منزل كان بداخله الشبان الثلاثة، قبل استهدافهم بالصواريخ الحارقة والرصاص الحي. في الأثناء أصيب شاب فلسطيني بجروح خلال مواجهات مع قوات الاحتلال أعقبت اقتحامها، مساء أمس، قرية جالود جنوبي نابلس، شمالي الضفة. وأصيب أربعة فلسطينيين بينهم إصابة بالغة بالرصاص الحي، وثلاث إصابات بشظايا الرصاص والرصاص المعدني المغلف بالمطاط، خلال مواجهات اندلعت بين الشبان وقوات الاحتلال أثناء هدم جرافات الاحتلال منزل ومنجرة، صباح أمس، في بلدة دير بلوط غرب سلفيت، شمال الضفة الغربية. في موازاة ذلك، قالت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، إن مجموعة من المستوطنين اقتحمت، فجر أمس، منطقة حراشة في بلدة المزرعة الغربية شمال غربي رام الله، وسط الضفة، وأضرمت النيران في مركبتين كانتا متوقفتين أمام منازل المواطنين الفلسطينيين. وأشارت المصادر إلى أن المستوطنين حاولوا إحراق مركبات أخرى، إلا أن أهالي المنطقة تصدوا لهم، ما دفعهم إلى الفرار من الموقع دون إكمال هجماتهم.

تقرير

دبابة إسرائيلية على حدود قطاع غزة، يناير الماضي (جالت غيز/فرانس برس)

الاحتلال يؤسس لاستيطان غزة

تظهر مؤشرات ملموسة بدء الجيش الإسرائيلي تطبيق الحكم العسكري في قطاع غزة، فضلاً عن التأسيس لتطلعات المستوطنين وخططهم للاستيطان في القطاع، إذ أشارت تقارير إسرائيلية، أمس الأربعاء، منها ما نُشر في صحيفة يديعوت أحرونوت، إلى أن الخطوات الإسرائيلية الراهنة على أرض الواقع، تشكّل ترجمة للخطط التي كانت على الورق، منها تعزيز الجيش الإسرائيلي سيطرته على الأرض وتوسيع المحاور التي يسيطر عليها، وإقامة مواقع عسكرية. كل ذلك، وفق الصحيفة، في الطريق للسيطرة على مناطق واسعة، وعملياً الشروع بحكم عسكري في القطاع، مضيفة أن الأيام الأخيرة شهدت مناقشات «مقلقة» حول القضية بين عدة جهات، بينها وزير الأمن يسرائيل كاتس، وكبار المسؤولين في المؤسسة الأمنية، ووزراء كبار، من أجل تعزيز هذه السياسية.

ونقلت «يديعوت أحرونوت» عن مصادر مطّلعة لم تسمّها، أنّ هناك عدة شخصيات في قيادة المنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي، تدفع بهذا الاتجاه وتناقشه مع المستوى السياسي، والانتقال إلى خطوات فعلية في هذا السياق يأتي على خلفية تغييرين أساسيين مهمين، أزالا العقبات أمام الأعضاء الأكثر تطرفاً في المجلس الوزاري للشؤون السياسية والأمنية (الكابينت)، هما استبدال وزير الأمن يوآف غالانت بالوزير الجديد كاتس، وكذلك فوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأميركية. وبحسب المصادر، عارض غالانت أفكار وزير المالية بتسلئيل سموتريتش بشأن الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة، وعبّر عن موقف المؤسسة الأمنية بمجموعة من القضايا، منها ما يتعلق بهدم البؤر الاستيطانية، واستصدار أوامر اعتقال إدارية ضد نشطاء في اليمين المتطرف، وكذلك بشأن «اليوم التالي» للحرب على قطاع غزة. وبرز أمس، قول سموتريتش في مقابلة مع موقع واينت الإسرائيلي: «نحن نحتل غزة منذ عام. الأرض والإقليم مهمان بالنسبة لحماس. فلنأخذ منهم الأصول التي يمكن المتاجرة بها». وكان الوزير المتطرف قد قال، الأسبوع الماضي، إنه لن يقبل بصفقة لتبادل الأسرى تؤدي إلى وقف الحرب على غزة، زاعماً في تصريحات نقلتها وسائل إعلام إسرائيلية، أنه سيكون هناك استيطان في القطاع. في السياق، تتماشى خطة السيطرة على الأرض، وفق «يديعوت أحرونوت» مع «الثمن» الذي يجبيه الاحتلال من حركة حماس، ومع خطط المستوطنين للاستيطان في شمال القطاع. وتحدثت جهات استيطانية عن «فرصة تاريخية» لن تتكرر لتغيير الواقع على الأرض، مدعية أنه تقرر عدم انتظار بدء إدارة ترامب (20 يناير/كانون الثاني المقبل)، والشروع فوراً في تنفيذ عمليات على الأرض من أجل طرح خطط تشكل أساساً لعمل الإدارة الأميركية الجديدة. وقال مسؤول كبير في قضايا الاستيطان للصحيفة، لم تذكر اسمه، إنّ الأمر الرئيسي هو «الحفاظ على وحدة الائتلاف الحكومي، من منطلق الرغبة في تنفيذ الخطط لصالح الاستيطان». وعلى الرغم من عدم اتخاذ قرار سياسي، وفق ادعاء الصحيفة، بشأن «اليوم التالي» للحرب في قطاع غزة، أساسه إقامة حكم عسكري، فإن الحكومة الإسرائيلية منشغلة في ذلك، وتعمل مرحلة بعد الأخرى من أجل تطبيق الخطة. وباستثناء العواقب الاقتصادية، واللوجستية، والأمنية لفرض حكم عسكري، هناك أيضاً عواقب قانونية، بشأن السيطرة على ملايين الفلسطينيين. ويشير مسؤولون قانونيون إسرائيليون إلى عدم وضوح كبير بشأن السؤال حول ما الذي سيتم القيام به في غزة بعد 13 شهراً من الحرب. ويوضحون أن السيطرة المدنية على القطاع، تعني أنه سيتوجب على إسرائيل تلبية احتياجات السكان، من المساعدات الإنسانية والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي وغيرها، لا أن يتوقّف دورها على السماح لمنظمات دولية بإدخال الطعام واللقاحات.

نايف...

العراق يحذّر من تبريرات لهجوم إسرائيلي محتمل

حذّر رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني (الصورة)، مساء أول من أمس الثلاثاء، من ذرائع إسرائيلية لتبرير عدوان مخطط له ضد العراق، وذلك بعد ساعات من رسالة لوزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر، بعثها الاثنين الماضي، إلى مجلس الأمن لاتخاذ إجراءات فورية بشأن نشاط «الميليشيات الموالية لإيران في العراق»، محملاً الحكومة العراقية المسؤولة. وترأس السوداني، اجتماعاً طارئاً للمجلس الوزاري للأمن الوطني، وذكر بيان للمتحدث العسكري باسم السوداني، يحيى رسول، عقب الاجتماع، أن المجلس «أكد رفض العراق بشكل قاطع للشكوى»، والتي «لا تعدو كونها ذرائع تهدف إلى تبرير عدوان مخطط له ضد العراق من قبل تلك السلطات، في إطار خطوة جديدة تهدف إلى توسيع رقعة الصراع الإقليمي». وأضاف أن «قرار السلم والحرب من اختصاص الحكومة العراقية وحدها». كذلك وجه السوداني باتخاذ إجراءات أمنية، منها «منع وملاحقة أي نشاط عسكري خارج إطار سيطرة الدولة».

(العربي الجديد)

الأردن: السجن لنائب سابق بقضية تهريب أسلحة إلى الضفة

ذكرت مواقع إلكترونية أردنية، أن محكمة أمن الدولة الأردنية وهي محكمة عسكرية مختصة في قضايا الأمن الوطني، حكمت أمس الأربعاء، على النائب السابق عماد العدوان بالسجن لمدة 10 سنوات، وعلى ثلاثة متهمين آخرين بالأشغال المؤقتة 10 سنوات، في قضية تهريب الأسلحة إلى الضفة الغربية. وكانت وجهت للعدوان تهم تتعلق بتهريب كميات من الأسلحة والذهب إلى الأراضي المحتلة، العام الماضي، وحوكم إلى جانب 13 آخرين، بأربع تهم هي «تصدير أسلحة نارية بقصد استخدامها على وجه غير مشروع بالاشتراك خلافاً للأحكام، وبيع أسلحة نارية بقصد استخدامها على وجه غير مشروع، والشروع بتصدير أسلحة نارية بقصد استخدامها على وجه غير مشروع، والقيام بأعمال من شأنها الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر».

(العربي الجديد)

عشرات القتلى والجرحى في غارات على تدمر

أفادت وسائل إعلام سورية رسمية أمس بمقتل 36 شخصاً وإصابة 50 في هجوم إسرائيلي على مدينة تدمر وسط سورية في محافظة حمص، فيما ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان أن الحصيلة ارتفعت إلى 41 قتيلاً «هم سبعة سوريين موالين لإيران و22 من غير السوريين، غالبيتهم من العراقيين من كتائب النجباء، إضافة إلى عنصر من حزب الله، فيما جنسيات الباقين غير معلومة». وأفاد المرصد بأن طائرات إسرائيلية استهدفت ثلاثة مواقع في مدينة تدمر، أحدها مستودع أسلحة قرب المنطقة الصناعية الذي تقطنه عائلات المقاتلين الموالين لإيران من جنسيات عراقية وأخرى أجنبية. من جهته قال مصدر عسكري في وزارة الدفاع السورية: «شن العدو الإسرائيلي عدواناً جوياً من اتجاه منطقة التنف مستهدفا عددا من الأبنية في مدينة تدمر بالبادية السورية»

(العربي الجديد، رويترز)

تحقيق

لم تمض ساعات قليلة على استخدام الجيش الأوكراني صواريخ بعيدة المدى أميركية، لضرب الأراضي الروسية، حتى كشف عن سماح إدارة جو بايدن لكييف باستخدام الألغام المضادة للأفراد، مع تواصل التصعيد مع روسيا

حرب أوكرانيا في أخطر مراحلها

التصعيد يسابق تسلّم دونالد ترامب السلطة

وصلت الحرب بين روسيا وأوكرانيا، هذا الأسبوع، إلى أخطر مراحلها حتى الآن، وسط تصعيد ميداني وعسكري واستراتيجي وسياسي، غير مسبوق، حيث تتوالى الأنباء من واشنطن، عن رغبة إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، قبل مغادرتها العاصمة الأوكرانية كييف، بشكل لافت، وهو ما قد يكون عنواناً للمرحلة القريبة كييف من تحقيق خرق كبير على الأرض، تمهيداً لأي مفاوضات سياسية مقبلة مع موسكو. وعلى الرغم من إعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أول من أمس الثلاثاء، تعديل العقيدة النووية لبلاده، وخفض العتبة التي يسمح بها باستخدام الأسلحة النووية، إلا أن الكرملين، لن يذهب وفق تقديرات، إلى الزج بالسلاح النووي في المعركة، قبل وصول الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب إلى البيت الأبيض. وأعلنت موسكو أمس، أن خط الاتصال الساخن مع واشنطن، مقطوع، فيما انتقلت المعركة الميدانية إلى تسخين الوضع في العاصمة الأوكرانية كييف، بشكل لافت، وهو ما قد يكون عنواناً للمرحلة القريبة المقبلة، في إطار الحرب التي عادت لتحتل صدارة الأحداث في العام. أما الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، فكان يلخص حجم تعويل بلاده على الدعم الأميركي بالقول صراحة إن بلاده «ستُهزم» أمام الجيش الروسي إذا ما قطعت عنها الولايات المتحدة المساعدات العسكرية.

ماكرون يدعو بوتين إلى التعقّل

قلّل وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو (الصورة)، أمس الأربعاء، من أهمية قرار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خفض عتبة استخدام السلاح النووية لبلاده، واصفاً القرار الروسي بأنه «مجرد كلام»، ومضيفاً في مقابلة مع محطة فرانس 2 التلفزيونية: «لن يرهبنا ذلك». وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قد ندّد أول من أمس، من البرازيل، بالقرار الروسي «التصعيدي» في أوكرانيا، داعياً نظيره الروسي إلى «التعقّل».

ونقلت وكالة رويترز، أمس، عن خمسة مصادر مطلعة على تفكير الكرملين، أن الرئيس فلاديمير بوتين منفتح على مناقشة اتفاق لوقف النار في أوكرانيا مع ترامب، لكنه يستبعد تقديم أي تنازلات كبيرة تتعلق بالأراضي ويتمسك بتخلي كييف عن طموحاتها الخاصة بالانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (ناتو).

وتأتي عودة ترامب، الذي تعهد بإنهاء الحرب الروسية الأوكرانية سريعاً، إلى البيت الأبيض، في وقت باتت فيه موسكو تسيطر على أراض في أوكرانيا بمساحة ولاية فرجينيا الأميركية (حوالي 111 ألف كيلومتر مربع)، وتتقدم بوتيرة هي الأسرع منذ الأيام الأولى للغزو في فبراير/شباط عام 2022. وقال المسؤولون الروس الخمسة الحاليون والسابقون، للوكالة، إن الكرملين قد يوافق بشكل عام على تجميد الصراع على طول الخطوط الأمامية، علماً أن الكرملين استبعد ذلك أمس. وقالت ثلاثة من المصادر، إنه قد يكون هناك مجال للتفاوض بشأن التقسيم الدقيق لمناطق دونيتسك ولوغانسك وزابوريجيا وخيرسون في شرق أوكرانيا. وبينما تقول موسكو إن هذه المناطق الأربع هي جزء لا يتجزأ من أراضيها وتحميها بمظلتها النووية، فإن قواتها تسيطر فعلياً على ما يتراوح بين 70 إلى 80% من مساحتها، مع بقاء حوالي 26 ألف كيلومتر مربع تحت سيطرة القوات الأوكرانية، وفقاً لبيانات مفتوحة المصدر اطلعت عليها الوكالة. وفي المجمل، تسيطر روسيا على 18% من أوكرانيا بما في ذلك كامل شبه جزيرة القرم التي ضمّتها عام 2014، و80% من دونباس، أي منطقتي دونيتسك ولوغانسك، وأكثر من 70% من منطقتي زابوريجيا وخيرسون. كما تسيطر على ما يقل قليلاً عن 3% من منطقة خاركيف وجزء من ميكولايف، فيما تسيطر أوكرانيا على حوالي 650 كيلومتراً مربعاً من منطقة كورسك الروسية.

وقال مسؤولان إن روسيا قد تكون منفتحة أيضاً على الانسحاب من مساحات صغيرة نسبياً من الأراضي التي تسيطر عليها في منطقتي خاركيف وميكولايف في شمال أوكرانيا وجنوبها. وكان بوتين قد شدّد خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، على أن أي اتفاق لوقف النار يجب أن يعكس «الحقائق» على الأرض لكنه أبدى تحفظه على هدنة قصيرة الأجل. وقال مصدران إن قرار بايدن السماح لأوكرانيا بإطلاق صواريخ أميركية بعيدة المدى من طراز أتاكمز على العمق الروسي، قد يعقد ويؤخر أي تسوية ويجعل المطالب الروسية أكثر تشدداً، وأضافا أنه إذا لم يتم الاتفاق على وقف النار، فإن روسيا ستواصل القتال. وبحسب المسؤولين الخمسة، فإن روسيا منفتحة فقط على مناقشة ضمانات أمنية لكييف، لافتين إلى أن من بين التنازلات الأخرى التي يمكن أن يضغط الكرملين لانتزاعها من كييف، هي أن توافق أوكرانيا على تقليص حجم قواتها المسلحة والالتزام بعدم فرض قيود على استخدام اللغة الروسية.

> سيرغي ناريشكين: تعديل العتبة النووية يعني استحالة الهزيمة
>
> طلبت واشنطن من كييف ضمانات لاستخدام الألغام المضادة للأفراد

وأكدت موسكو، أمس، أن كييف استخدمت أول من أمس، هذه الصواريخ لضرب الأولى لقصف أراض روسية. ونددت بالخطوة ووصفتها بأنها تصعيد كبير. وعلى المقلب الأميركي، اعتبر مدير الاتصالات في مكتب ترامب، ستيفن تشيونغ، في تصريح لرويترز، أن الرئيس الأميركي المقبل «هو الشخص الوحيد القادر على جمع الجانبين من أجل التفاوض على السلام، والعمل على إنهاء الحرب ووقف القتال». في غضون ذلك، تتواصل التسريبات الأميركية، حول قرارات تتخذها إدارة بايدن قبل مغادرتها، والتي قد ترى أنها مفصلية لتغيير دفة المعركة، وتمكين كييف من الصمود، علماً أنها أوكرانيا أكدت أمس، أن الأسلحة الأميركية هي الوحيدة القفيلة بعدم أخذها إلى الهزيمة. وبعدما كشف الأحد الماضي، عن موافقة إدارة بايدن على السماح للجيش الأوكراني باستخدام نظام صواريخ أتاكمز بعيدة المدى لضرب العمق الروسي، يبدو أن هذه الإدارة وافقت أيضاً على إرسال ألغام مضادة للأفراد إلى أوكرانيا للمرة الأولى. ونقلت شبكة سي أن أن الأميركية الخبر، وقالت إنه يأتي «بعد أشهر من الضغوط الأوكرانية». ويمثل الإعلان عن الألغام المضادة للأفراد في أوكرانيا، حول قرارات تتخذها إدارة بايدن قبل مغادرتها، والتي قد ترى أنها مفصلية لتغيير دفة المعركة، وتمكين كييف من الصمود، علماً أنها أوكرانيا أكدت أمس، أن الأسلحة الأميركية هي الوحيدة القفيلة بعدم أخذها إلى الهزيمة. وبعدما كشف الأحد الماضي، عن موافقة إدارة بايدن على السماح للجيش الأوكراني باستخدام نظام صواريخ أتاكمز بعيدة المدى لضرب العمق الروسي، يبدو أن هذه الإدارة وافقت أيضاً على إرسال ألغام مضادة للأفراد إلى أوكرانيا للمرة الأولى. ونقلت شبكة سي أن أن الأميركية الخبر، وقالت إنه يأتي «بعد أشهر من الضغوط الأوكرانية». ويمثل الإعلان عن الألغام المضادة للأفراد في أوكرانيا، حول قرارات تتخذها إدارة بايدن قبل مغادرتها، والتي قد ترى أنها مفصلية لتغيير دفة المعركة، وتمكين كييف من الصمود، علماً أنها أوكرانيا أكدت أمس، أن الأسلحة الأميركية هي الوحيدة القفيلة بعدم أخذها إلى الهزيمة. وبعدما كشف الأحد الماضي، عن موافقة إدارة بايدن على السماح للجيش الأوكراني باستخدام نظام صواريخ أتاكمز بعيدة المدى لضرب العمق الروسي، يبدو أن هذه الإدارة وافقت أيضاً على إرسال ألغام مضادة للأفراد إلى أوكرانيا للمرة الأولى. ونقلت شبكة سي أن أن الأميركية الخبر، وقالت إنه يأتي «بعد أشهر من الضغوط الأوكرانية». ويمثل الإعلان عن الألغام المضادة للأفراد في أوكرانيا، حول قرارات تتخذها إدارة بايدن قبل مغادرتها، والتي قد ترى أنها مفصلية لتغيير دفة المعركة، وتمكين كييف

زيلينسكي في كييف: توقف الدعم الأميركي يعني هزيمتنا (Getty)

وأكد مسؤول أميركي كبير لوكالة فرانس برس أول من أمس، تزويد الولايات المتحدة أوكرانيا بالألغام مضادة للأفراد «غير دائمة»، أي مجهّزة بنظام ذاتي التدمير أو التعطيل، موضحاً أن واشنطن حصلت من كييف على ضمانات بأن هذه الألغام لن تستخدم إلا في أراضيها وحصرا في مناطق غير مأهولة. وهذه الألغام «غير دائمة» لأنها تصبح خاملة بعد فترة زمنية محدّدة، عندما تنفد طاقة بطارياتها.

وتتوقع واشنطن أن تستخدم كييف هذه الألغام المضادة للأفراد لتعزيز الخطوط الدفاعية داخل الأراضي الأوكرانية ذات السيادة، وليس بما هي قدرة هجومية في روسيا، كما طلبت الولايات المتحدة ضمانات بأن أوكرانيا ستحاول الحد من المخاطر التي يتعرض لها المدنيون لأفراد بسبب الألغام. علماً أنه منذ الأيام الأولى للحرب، زوّدت الولايات المتحدة أوكرانيا بالغام مضادة للدبابات لإضعاف التفوق العددي لروسيا في المركبات المدرعة، لكن حتى الآن، لم تزوّدها بالغام مضادة لأفراد بسبب مخاوف بشأن الخطر الدائم الذي قد تشكله. وكانت إدارة بايدن تعهدت في يونيو/تموز 2022، بالحد من استخدام الألغام المضادة للأفراد، وقال البيت الأبيض إن هناك «حاجة للحد من استخدام (الألغام المضادة للأفراد) في جميع أنحاء العالم»، ما يطرح تساؤلات حول الكمية منها التي ستقدمها لأوكرانيا، وأكد مسؤول أميركي كبير لوكالة فرانس برس أول من أمس، أن «الولايات المتحدة لا تعتقد أن أوكرانيا ستستخدم ألغاماً مضادة للأفراد في أراضيها بطريقة تشكل خطراً على المدنيين». وأضاف أن «الولايات المتحدة لا تعتقد أن أوكرانيا ستستخدم ألغاماً مضادة للأفراد في أراضيها بطريقة تشكل خطراً على المدنيين». وأضاف أن «الولايات المتحدة لا تعتقد أن أوكرانيا ستستخدم ألغاماً مضادة للأفراد في أراضيها بطريقة تشكل خطراً على المدنيين».

توقيف ألماني

أعلن جهاز الأمن الفيدرالي الروسي، أمس الأربعاء، توقيف مواطن ألماني يدعى نيقولاي غايدوك، وصل إلى روسيا قادماً من بولندا، بهدف «تدبير أعمال تخريبية بمواقع الطاقة». وقف مركز العلاقات العامة التابع للجهاز. واتهم الجهاز غايدوك (مواليد 1967) بالضلوع في تفجير محطة توزيع الغاز في مقاطعة كالينينغراد المطلة على بحر البلطيق والمعزولة عن باقي أنحاء روسيا، في مارس/آذار الماضي. وتم رفع قضية جنائية ضده، ووُضع رهن الحبس.

وما إذا كان هناك تسريع لإنتاج المزيد. وفي الوقت الذي يستعر فيه التصعيد على الجبهة الأوكرانية، والتي تدخل إليه أنماط جديدة من التسليح والأنظمة القتالية، أكد المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف، أمس، أن بوتين أصدر تعليمات بتأمين جميع المنشآت الحيوية، بما فيها جسر القرم. وجاء تعليق بيسكوف رداً على تقارير عن احتمال عبور الجيش الأوكراني مضيق كيرتش وتنفيذ هجمات بصواريخ بعيدة المدى، ضد روسيا.

وفي معرض تعليقه على ما نشرته «رويترز»، أكد المتحدث باسم الكرملين أن بوتين قال مراراً إنه مستعد لإجراء مفاوضات بشأن أوكرانيا، ورأى أن خيارات «تجميد» الصراع غير مقبولة بالنسبة لروسيا و«لا يناسبنا»، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن تحقيق أهداف العملية العسكرية الخاصة («أمر هام») لموسكو. وفي إشارة إلى مدى تراجع العلاقات مع واشنطن، أشار الكرملين أمس، إلى أن الخط الساخن بين البلدين لنزع فتيل الأزمات ليس مستخدماً حالياً. وما يسمى الخط الساخن بين الكرملين والبيت الأبيض تأسس في عام 1963 لتقليل احتمالات وقوع سوء التفاهم الذي أجج أزمة الصواريخ الكوبية في 1962 إذ يسمح بتواصل مباشر بين زعيمي البلدين. ورأى أن «الغرب يسعى إلى إلحاق هزيمة استراتيجية بروسيا، وبالطبع يستخدمون أوكرانيا أداة في أيديهم لتحقيق مبتغاهم». إلى ذلك، حذّرت موسكو، أمس، من أنها ستردّ بعد استخدام الجيش الأوكراني للمرة الأولى الثلاثاء، الصواريخ الأميركية بعيدة المدى. ونقلت وكالة الإعلام الروسية عن مدير الاستخبارات سيرغي ناريشكين، قوله أمس، إن محاولات دول حلف شمال الأطلسي لتسهيل الضربات الصاروخية الأوكرانية داخل روسيا، لن تمر دون رد، لافتاً إلى أن تعديل بوتين للعقيدة النووية يعني أنه أصبح من المستحيل هزيمة روسيا. وكان مسؤول أوكراني كبير أكد أن ضربة أوكرانية استهدفت منطقة بريانسك الروسية الثلاثاء، استخدمت فيها الـ«أتاكمز». ورأى وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، أول من أمس، أن ذلك يثبت أن الدول الغربية تريد التصعيد و«نحن نعتبر ذلك دخولاً في مرحلة جديدة نوعية من الحرب، وسنرد وفق ذلك». وأكد أن الصواريخ بعيدة المدى لم تطلق على بريانسك الحدودية من دون دعم تقني أميركي. من جهته، اعتبر الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، أن بلاده «ستُهزم» أمام الجيش الروسي إذا ما قطعت عنها الولايات المتحدة المساعدات العسكرية. وأضاف زيلينسكي في مقابلة مع شبكة فوكس نيوز التلفزيونية الأميركية: «بالطبع سنستمر في القتال. لدينا إنتاجنا، لكنه ليس كافياً للانتصار، وأعتقد أنه ليس كافيا للبقاء على قيد الحياة»، معتبراً أن «أكثر ما يهم» هو «الوحدة» بين أوكرانيا والولايات المتحدة، ورأى أن ترامب يمكن أن يؤثر على بوتين لإنهاء الحرب «لأنه أقوى بكثير من بوتين»، معتبراً أن الرئيس الروسي «قد يكون راغباً، وينهي هذه الحرب، لكن الأمر يعتمد أيضا وبدرجة أكبر على الولايات المتحدة. بوتين أضعف من الولايات المتحدة».

ميدانياً أمس، أعلنت الإدارة العسكرية للعاصمة الأوكرانية كييف، إن وحدات الدفاع الجوي عملت أمس على صد هجوم جوي روسي على المدينة صباحاً. كما أعلن الجيش الأوكراني، أن موقعاً للقيادة الروسية في بلدة غوبكين في منطقة بيلغورود الروسية على بعد نحو 168 كيلومترا من الحدود «تم ضربه بنجاح»، من دون أن يحدّد توقيت تنفيذ الهجوم ولا نوع السلاح المستخدم فيه، وما إذا كان بصواريخ بعيدة المدى. من جهتها، أعلنت روسيا أمس السيطرة على بلدة جديدة قرب مدينة كوراخوفيه في شرق أوكرانيا. وقال الجيش الروسي في بيان، إنه «على أثر هجوم حرّرت (القوات) بلدة إيلينكا» في منطقة دونيتسك.

من جهتها، أعلنت السفارة الأميركية في كييف، أمس، إغلاق أبوابها ليوم واحد، بسبب «مخاوف من هجمات جوية محتملة» على أوكرانيا، متحدثة عن معلومات تفيد باحتمال شنّ هجمات جوية واسعة النطاق على جميع أنحاء أوكرانيا. كما أوصت موظفيها بالتزام أماكنهم حفاظا على سلامتهم. كما أغلقت السفارتان اليونانية والإيطالية أبوابها في العاصمة الأوكرانية أمس. وعلى صعيد المواقف الدولية المنددة بقرار بوتين تعديل العقيدة النووية، ذكر رئيس الوزراء البريطاني، كير ستارمر، أول من أمس، أن «الخطاب غير المسؤول» الذي تستخدمه روسيا لن يردع دعم بلاده لأوكرانيا. وأشار ستارمر خلال قمة مجموعة العشرين في البرازيل، أيضاً إلى غياب بوتين عن القمة ووصفه بأنه «المسبب لمنفاه الخاص» عن الاجتماع. أما حول ما إذا كان البريطانيون يتعين أن يستعدوا لحرب نووية، فقال: «إنه خطاب غير مسؤول يأتي من روسيا ولن يردع دعمنا لأوكرانيا». وأضاف «إننا الآن في اليوم الألف من الصراع، أي 1000 يوم من العدوان الروسي و1000 يوم من التضحيات في أوكرانيا».

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس، الأناضول)

الحدث

طهران تهدد برد مناسب على إدانتها نووياً

لم تكد دول أوروبية وأميركا تقدم نصاً يدين عدم تعاون طهران بشأن ملفها النووي، حتى ناقضها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافايل غروسي، فيما هددت إيران بالرد على الخطوة الأوروبية

طهران ـ **العربي الجديد**

قدمت الدول الأوروبية والولايات المتحدة نص قرار يدين عدم تعاون إيران في الملف النووي إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيما سارعت طهران إلى التحذير من تمريره، متوعدة بالرد عليه بشكل مناسب. في المقابل، رحب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافاييل غروسي «بخطوة ملموسة» من جانب ايران بعدما بدأت تحضيرات لوقف توسيع مخزونها من اليورانيوم عالي التخصيب. وقال للصحافيين في اليوم الأول من اجتماع مجلس محافظي الوكالة في فيينا: «أعتقد أن هذه خطوة ملموسة في الاتجاه الصحيح»، وهذا «أول مرة». وأضاف: «لدينا هنا واقع تحقق منه مفتشونا». وأعلن غروسي أنه ليس هناك ما يشير إلى أن جزءا من مجمع بارشين العسكري الذي أعلنت إسرائيل أنها استهدفته خلال هجوم جوي الشهر الماضي هو منشأة نووية. وقال: «لا نعتبر هذا المكان منشأة نووية وليس لدينا أي مؤشر على وجود مواد نووية به».

وقالت مصادر دبلوماسية لوكالة فرانس برس أمس الأربعاء، إن الدول الأوروبية والولايات المتحدة قدمت نص قرار يدين عدم تعاون إيران في الملف النووي، خلال انعقاد اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا. وقدمت باريس وبرلين ولندن بدعم من واشنطن النص رسمياً على أن يتم التصويت عليه اليوم الخميس على الأرجح، وفق ما أفادت مصادر دبلوماسية وكالة فرانس برس. والنص الذي اطلعت عليه وكالة فرانس برس «يشدد على أنه من الضروري والعاجل» أن تقدم إيران «إجابات تقنية موثوقة» تتعلق بوجود آثار غير مفسرة لليورانيوم في مواقعين غير معلنين، ووفقاً للنسخة النهائية من النص التي اطلعت عليها «فرانس برس»، تطلب القوى الغربية هذه المرة «بتقرير شامل» يصدره رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية رافاييل غروسي بحلول ربيع عام 2025 «على أبعد تقدير». وسيسعى التقرير إلى إلقاء مزيد من الضوء على أنشطة إيران النووية، بما في ذلك تعاون طهران مع الوكالة بشأن آثار اليورانيوم التي عثر عليها في مواقع غير معلنة. وكانت الوكالة الذرية أعلنت، الثلاثاء الماضي، أنّ الحكومة الإيرانية عرضت وقف زيادة مخزونها من اليورانيوم المخصب بدرجة نقاء 60% مقابل تجنّب الأطراف الأوروبية تمرير مشروع قرارها.

وأجرى وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، أمس الأربعاء، اتصالاً هاتفياً مع المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافاييل غروسي، محذراً من إقرار مسودة القرار الأوروبي، ومتوعداً بأنّ طهران سترد عليه بشكل مناسب. وأشار عراقجي إلى زيارة غروسي لطهران، الأسبوع الماضي، قائلاً إنّ «التفاهمات المنجزة خلال الزيارة أثبتت مرة أخرى حسن نيات إيران وإرادتها لتطوير التعامل والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية». وذكرت وكالة فارس الإيرانية أن الطرفين أكدا خلال الاتصال استمرار الحوار والتعاون لأجل حل الخلافات والقضايا وتجنب اتباع «توجهات صدامية غير بنّاءة».

وقبيل طرح مشروع القرار في مجلس الوكالة الذرية، بحث عراقجي ونظيره الفرنسي جان نويل بارو آخر التطورات المرتبطة بالمفاوضات النووية والقضايا الإقليمية، وفق بيان لوزارة الخارجية الإيرانية. وانتقد عراقجي الإبادة الجماعية في غزة، داعياً إلى اتخاذ «خطوات جادة لجميع الأطراف لإجبار الكيان الإسرائيلي العدواني على وقف العدوان على غزة ولبنان». في المقابل، قال بارو لعراقجي، بحسب بيان لوزارة الخارجية الفرنسية، إنه من الضروري أن تنفذ إيران التزاماتها النووية وتتعاون بالكامل مع الوكالة الذرية. وقالت الوزارة، في بيان: «أكد الوزير (بارو) أن التصعيد النووي الإيراني مقلق للغاية وينطوي على مخاطر كبيرة فيما يتعلق بالانتشار النووي». وأضاف البيان: «تواصل فرنسا، مع شركائها الألمان والبريطانيين، جهوداً للعودة إلى المفاوضات مع إيران بهدف التوصل إلى حل دبلوماسي». كما بحث عراقجي مع وزير خارجية جنوب أفريقيا رونالد لامولا، بحسب وكالة مهر، «القضايا المتعلقة باجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية والقرار المقترح للدول الأوروبية الثلاث والتعاون بين إيران والوكالة الذرية». وكرر عراقجي، خلال الاتصال الهاتفي، التهديد بالرد «بشكل مناسب» على أي قرار يتخذ ضد طهران.

> غروسي: لا نعتبر مجمع بارشين العسكري منشأة نووية

ورجحت صحيفة فرهيختغان الإيرانية المحافظة، أمس الأربعاء، أن ترد إيران بثلاث خطوات نووية على القرار الأوروبي المرجح صدوره، الأولى هي إنتاج اليورانيوم المعدني (ذي الاستخدام المزدوج مدنياً وعسكرياً)، والخطوة الثانية تتمثل بتركيب صالة جديدة لأجهزة الطرد المركزي المستخدمة في تخصيب اليورانيوم في منشأة فوردو النووية المحصنة على بعد 160 كيلومتراً من العاصمة الإيرانية، موضحة أنه سبق أن عملت على إنشاء الصالة سابقاً رداً على قرارات مماثلة. والخطوة الثالثة تتمثل بضخ الغاز إلى سلسلة من أجهزة الطرد المركزي المتطورة في منشأة نطنز النووية في أصفهان.

عراقجي في طهران أول من أمس (فرانس برس)

تقرير

مارين لوبان تبتعد عن حلم الرئاسة في فرنسا

تبعد القضية المرفوعة في فرنسا بتهمة الاختلاس حلم زعيمة اليمين الفرنسي المتطرف مارين لوبان عن الوصول إلى الرئاسة في انتخابات العام 2027

باريس ـ **بشير البكر**

بات طموح زعيمة اليمين الفرنسي المتطرف مارين لوبان بالرئاسة لعام 2027 مهدداً، بعد أن طالبت النيابة العامة الفرنسية في 13 الشهر الحالي بسجنها خمسة أعوام، ومنعها من تولي مناصب رسمية للمدة ذاتها، في قضية تتعلق باختلاس أموال البرلمان الأوروبي. وتواجه لوبان مع عدد من أعضاء حزبها غرامات مالية، وسط اتهامات بتناسيس وظائف وهمية للاختلاس. وفيما اعتبرت مارين لوبان هذا الإجراء محاولة «لحرمان الفرنسيين من خياراتهم»، وصف رئيس حزبها التجمع الوطني جوردان برادييا الاتهامات بأنها «انتقام سياسي».

وبدأت القضية في العام 2015، بعد أن فتح البرلمان الأوروبي تحقيقاً في قضية الوظائف المزيفة لعدد من المساعدين ما بين 2004 و2016، وذلك بمبادرة من الاشتراكي الألماني مارتن شولتز، رئيس البرلمان الأوروبي (في ذلك الوقت)، بالاتفاق مع الاشتراكية الفرنسية كريستيان توبيرا وزيرة العدل الفرنسية في تلك المرحلة.

ووضع البرلمان الأوروبي تحت تصرف القضاء العديد من الأدلة، التي تدين مارين لوبان وحزبها بممارسة وأسعة للفساد الذي وصل إلى حد وضع اليد على أموال أوروبية، من خلال وظائف لأعضاء من الحزب بهدف تمويله، وهو ما نصت عليه العديد من رسائل البريد الإلكتروني والرسائل النصية المتبادلة بين مارين لوبان ومساعديها، والتي كشف عنها في جلسات المحكمة. وقدر برلمان الاتحاد الأوروبي، الطرف المدني، الأضرار المالية التي لحقت به بنحو ثلاثة ملايين يورو، وطالب باستعادة مليونين فقط، موضحاً أنه تم سداد مليون منهم بالفعل، وهو أمر لا يعتبره حزب التجمع الوطني إقراراً بالذنب.

وبدأت في باريس محاكمة مارين لوبان إلى جانب 24 عضواً في حزب التجمع الوطني في سبتمبر/أيلول الماضي، بتهمة استخدام أموال الاتحاد الأوروبي لتمويل رواتب موظفين في حزبها. ومن بين الذين مثلوا أمام القضاء تسعة نواب سابقين في البرلمان الأوروبي عن حزب «الجبهة الوطنية» (الاسم السابق للحزب)، بينهم مارين لوبان ولويس أليوت ونائب رئيس «الجبهة الوطنية» برونو غولنيش والمتحدث باسم الحزب جوليان أودول. كما مثل أمام المحكمة 12 شخصاً عملوا مساعدين للبرلمان الأوروبي وأربعة مساعدين في الحزب، رفضت مارين لوبان كل التهم. وقبل مثولها أمام محكمة باريس الجنائية، قالت للصحافيين: «لم ننتهك أي قوانين». وكان من المقرر أن تستمر المحكمة، التي تهدد مسيرتها السياسية، لأكثر من شهرين بسبب العدد الكبير من المشمولين بالقضية، ونظراً إلى تداخلاتها وطبيعتها التي حاولت لوبان أن تجعل منها قضية سياسية تستهدف حزبها، وأن تجيش الرأي العام على هذا الأساس، مستثمرة الرصيد الذي حققه حزبها في انتخابات البرلمان الأوروبي والتشريعية الفرنسية مؤخراً. عقوبة جرائم الاختلاس والاحتيال في فرنسا قد تصل إلى السجن لمدة 10 أعوام ودفع غرامة تبلغ أحياناً ضعف الأموال المختلسة. وعلى عكس مارين لوبان بدت أوساط المحكمة واثقة من إدانتها، وأنها ستقضي بعدم أهليتها لتولي منصب الرئاسة، ما يهدد خططها للترشح للرئاسة في 2027. وإلى حين صدور الحكم النهائي في فبراير/شباط المقبل، تعمل لوبان وحزبها لإبعاد شبهة الفساد عنها وعن حزبها.

وضعت مارين لوبان وقيادات حزبها المسألة في حساب الانتخابات الرئاسية في 2027. وكان أول تصريح صدر عنها في رد فعل على المحاكمة هو أن هدف الملاحقة القضائية سياسي. وعند مغادرتها المحكمة بعد إعلان طلب الادعاء العام، قالت للصحافيين إنها ترى في ذلك محاولة «لحرمان الفرنسيين من حرية اختيار ممثليهم». و«تدمير حزب التجمع الوطني». وذهبت أبعد من ذلك بعد مرور يومين على قرار الادعاء العام قائلة إن «موتي السياسي هو المطلوب»، قبل أن تختتم إن «بقائي السياسي سيعتمد على موقفها طيلة حرب أوكرانيا بالدعوة للحوار مع روسيا، على اعتبار أنها «قوة عظمى ولن تختفي عن الخريطة». وهذا يكفي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في هذه المرحلة، على أمل أن يتطور هذا الموقف، إذ إنه لا يستبعد فوز مارين لوبان في الانتخابات الرئاسية المقبلة، بعد النتيجة المهمة التي حققها حزبها في الانتخابات التشريعية الأخيرة في فرنسا، رغم أنه حل في المرتبة الثالثة. والأكيد أنه لم يساندها من الوجوه السياسية البارزة سوى وزير الداخلية السابق جيرالد دارمان، الذي أعرب عن تحفظه على فكرة الحكم بعدم الأهلية بأثر فوري. وقد أثار موقفه استهجان الأوساط السياسية.

> جوردان برادييا: النيابة لا تتوخى العدالة بل الانتقام

لوبان خلال وصولها للمحكمة في باريس، 13 نوفمبر 2024 (Getty)

وكان الصيف الماضي ساخناً بالنسبة للوبان على صعيد الدعاوى القضائية المتعلقة بتمويل حملات حزبها للانتخابات التشريعية والرئاسية. ففي يونيو/ حزيران الماضي، صادقت محكمة التمييز بصورة مبرمة على إدانة حزب التجمع الوطني، بتضخيم كلفة اللوازم الانتخابية التي استخدمها مرشحو «الجبهة الوطنية» في الانتخابات التشريعية في العام 2012 وسددتها الدولة الفرنسية. وفي يوليو/تموز الماضي، قال مكتب المدعي العام في باريس، إنه فتح تحقيقاً مبدئياً في اتهامات بشأن تمويل غير قانوني، وآخر يتعلق بالاختلاس والتزوير والاحتيال، وقبول مرشح قرضاً من شخص معنوي أثناء الحملة الانتخابية لزعيمة حزب التجمع الوطني في السباق الرئاسي لعام 2022، الذي خسرته لوبان لصالح الرئيس إيمانويل ماكرون.

سبق لمارين لوبان أن مثلت في مايو/أيار 2023، أمام لجنة تحقيق برلمانية للاستماع إليها بشأن قرض مالي استدانته من أحد مصارف روسيا بقيمة 9 ملايين يورو في العام 2014 من أجل تمويل حملة انتخابية محلية. وربطت أطراف سياسية ذلك بموقفها طيلة حرب أوكرانيا بالدعوة للحوار مع روسيا، على اعتبار أنها «قوة عظمى ولن تختفي عن الخريطة». وهذا يكفي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في هذه المرحلة، على أمل أن يتطور هذا الموقف، إذ إنه لا يستبعد فوز مارين لوبان في الانتخابات الرئاسية المقبلة، بعد النتيجة المهمة التي حققها حزبها في الانتخابات التشريعية الأخيرة في فرنسا، رغم أنه حل في المرتبة الثالثة. والأكيد أنه لم يساندها من الوجوه السياسية البارزة سوى وزير الداخلية السابق جيرالد دارمان، الذي أعرب عن تحفظه على فكرة الحكم بعدم الأهلية بأثر فوري. وقد أثار موقفه استهجان الأوساط السياسية.

الأول من نوعه منذ 1997

تعداد سكّاني في العراق

يجري العراق تعداده السكّاني للمرة الأولى منذ عام 1997، والذي يشدّد على أهدافه التنموية، بعد تأجيل طويل تخلّلته أحداثٌ وتغييراتٌ كثيرة في البلاد

بغداد ـ **صفاء الكبيسي**

انطلق التعداد السكّاني في العراق، صباح أمس الأربعاء، في عموم محافظاته، وهو الأول من نوعه منذ عام 1997، حين أجري آخر تعداد سكّاني، استُثنيت منه محافظات إقليم كردستان - العراق الثلاث، أربيل والسليمانية ودهوك. وبدأ التعداد السكّاني أمس، بفرض حظر تجول من منتصف ليل الثلاثاء – الأربعاء، وسط إجراءات أمنية لمحاولة تسهيل عمل الفرق المتنقلة التي تعمل على تدوين المعلومات من الأهالي، على أن يستمر يومين، وينتهي منتصف ليل الخميس – الجمعة. وأعلنت اللجنة الإعلامية للتعداد السكّاني في العراق، أمس، أن إعلان النتائج الأولية سيتم خلال 48 ساعة بعد استقبال البيانات، في وقت خرجت التصريحات من مسؤولين عراقيين، تؤكد أهمية التعداد في مجالات عدة. مع العلم أن الأسرة لن تُسأل عن مذهبها أو معتقدها الديني، إذ جرى الاتفاق سياسياً في العراق على عدم الخوض في تفاصيل أو أسئلة تتعلق بالطائفة، وهي العقدة الأبرز التي كانت تعرقل إجراء التعداد السكّاني في العراق طيلة السنوات التي أعقبت الغزو الأميركي عام 2003.

وأوضح عضو اللجنة الإعلامية للتعداد السكّاني في العراق، حيدر مجيد، أنه منذ ساعات صباح أمس «كان هناك استنفار حكومي لكل مؤسسات الدولة والأجهزة الخاصة وملاكات وزارة التخطيط بصورة عامة بالتعاون لإنجاح هذه الممارسة الوطنية»، لافتاً إلى أن «العدّادين باشروا عملية التعداد لختم البيانات وتأكيدها وإرسالها الى مركز البيانات»، مبيناً أن العملية ستستمر يومين في عموم مناطق العراق من دون استثناء. ويجري التعداد هذا العام، دون طرح أسئلة على العراقيين، حول عرقهم ومذهبهم.

وأدلى رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، صباح أمس، بالمعلومات المطلوبة الخاصة به وأسرته، لدى استقباله فريق التعداد، وفق بيان لمكتبه. وأكّد «أهمية تعاون المواطنين مع فرق التعداد الجوالة، والإدلاء بالمعلومات الصحيحة والدقيقة، لأهمية قاعدة البيانات الناتجة، ودورها الحاسم في خطط التنمية وتطوير الخدمات». كما اعتبر أن البلاد تعيش «يوماً تاريخياً». وأكدت مديرية إحصاء بغداد، أمس، أن العملية تجري من دون خلل، وكذلك في معظم المحافظات. كما شدّد رئيس الجمهورية، عبد اللطيف جمال رشيد، على أهمية «إنجاح هذه الممارسة المهمة وتحقيق الأهداف المرجوة منها».

وترافق التعداد السكّاني في العراق حالة الإنذار (ج) للوحدات الأمنية والعسكرية العراقية. وأشارت وكالة الأنباء العراقية الرسمية (واع)، إلى أن «العدّادين سيزورون كل منزل ثلاث مرّات لإكمال البيانات وتدقيقها»، كما أوضحت أن «أسباب إدراج بعض السلع المعمرة في استمارة التعداد العام، هي لتحديد طبقات المجتمع والوضع الاقتصادي وقياس مستوى الرفاهية والفقر في كل منطقة معينة لتوفير الخدمات في المناطق المعنية التي تحتاج إليها وفق ما حدّدته استمارة التعداد». ولفتت إلى أن «استمارة التعداد ستحدّد المناطق التي تحتاج إلى المزيد من الجهد الخدمي». وكان وزير الداخلية العراقي، عبد الأمير الشمري، قد وجّه خلال ترؤسه، ليل أول من أمس، اجتماعاً ضمّ أعضاء اللجنة العليا للتعداد العام للسكّان والمساكن لعام 2024 وقادة أمنيين وضباطاً، بإنشاء غرفة عمليات ولجان أمنية فرعية في جميع المحافظات. وكان المتحدث باسم وزارة التخطيط العراقية، عبد الزهرة الهنداوي، أكد، أول من أمس، لـ«العربي الجديد»، أن التعداد السكّاني «سيجسد الواقع العراقي بكل تفاصيله، وهدفه اقتصادي تنموي»، موضحاً أن النتائج النهائية لن تصدر قبل شهرين. وكان آخر تعداد سكّاني أجراه العراق في عام 1997، استُثنيت منه محافظات إقليم كردستان الثلاث، أربيل والسليمانية ودهوك، لأنها كانت خارج سيطرة النظام العراقي في ذلك الوقت. وأظهر التعداد حينها أن عدد السكّان يبلغ 22 مليون نسمة. وقبلها أجري تعداد كل العراق بمحافظاته الـ18، في 1987. ويُجرى التعداد السكّاني في العراق مرة واحدة كل عشر سنوات، وكان يفترض أن يُجرى عام 2007، لكنه تأجل إلى 2009 بسبب الظروف الأمنية، ثم تأجل عشر سنوات بسبب المشاكل الأمنية وظهور تنظيم داعش. وفي 2019، أُرجئ مُجدداً بسبب خلافات سياسية تخص المناطق المتنازع عليها، وعدم وجود تخصيصات مالية، وجائحة كورونا.

> يزور العدّادون كل منزل ثلاث مرّات لإكمال البيانات وتدقيقها

من عملية التعداد في السليمانية أمس (فريق فرج محمود/ الأناضول)

تقرير

تصور أميركي لقدرات الصين الإلكترونية

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

بالرغم من التصريحات الإيجابية للرئيسين الصيني شي جين بينغ والأميركي جو بايدن، بشأن مستقبل العلاقات الثنائية بين البلدين في اجتماعهما الأخير، السبت الماضي، على هامش اجتماع زعماء منطقة آسيا والمحيط الهادئ (آبيك) في بيرو، فإن الاتهامات المتبادلة بين الجانبين تشير إلى عكس ذلك. ينبئ ذلك بمزيد من التوتر في العلاقات، خصوصاً في ظل حالة عدم اليقين بشأن السياسة الخارجية التي سينتهجها الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب تجاه الصين خلال السنوات الأربع المقبلة. وتتصدر قدرات الصين الإلكترونية التحديات التي تأخذها واشنطن بعين الاعتبار في أي مواجهة محتملة بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ. وعلّقت وسائل إعلام صينية، أمس الأربعاء، على تقرير أميركي يحذر من أن الحرب الإلكترونية التي يستخدمها الجيش الصيني قد تشكل تحدياً كبيراً في مضيق تايوان، معتبرة أنه يندرج ضمن تضخيم التهديدات الصينية في إطار الاستراتيجية الأميركية لاحتواء الصين. وذكر تقرير قُدّم إلى الكونغرس الأميركي أن قدرة الصين على شن حرب إلكترونية ستشكل تحدياً كبيراً للولايات المتحدة في حالة نشوب صراع عبر مضيق تايوان. ولفت التقرير الذي نشرته لجنة مراجعة الأمن الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين، أول من أمس الثلاثاء، إلى أن الجيش الصيني طوّر قدرات كبيرة للحرب الإلكترونية من أجل اكتشاف واستهداف وتعطيل الجيش الأميركي وشركائه العاملين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وقالت الوكالة الحكومية الأميركية إنه في حالة نشوب صراع محتمل في مضيق تايوان، تتوقع بكين أن تنشر واشنطن غواصات مسيّرة، وسفنا سطحية مسيّرة، وطائرات من دون طيار، وطائرات من الجيل التالي، وسفنا مزودة بأجهزة استشعار متقدمة، ورادارات، وذخائر موجهة بدقة لاستهداف قوات الجيش الصيني.

وأشار التقرير إلى أن الصين استعدت لذلك، من خلال تطوير قدرات حرب إلكترونية يمكن أن تشكل تحدياً كبيراً للقوات الأميركية عبر تعطيل روابط البيانات والاتصالات التي تحتاجها القوات الأميركية والقوات المتحالفة للعمل أثناء الصراع. وتتضمن قدرات الحرب الإلكترونية للجيش الصيني، وفق التقرير، قدرات هجومية ودفاعية تعمل على تعطيل معدات العدو أو حماية أنظمة أسلحة الجيش الصيني من هجمات العدو. وأفاد بأن الجيش الصيني درس أيضاً كيفية استخدام الحرب الإلكترونية باعتبارها «استراتيجية خداع» من خلال إخفاء الإشارات الحقيقية وحقن معلومات كاذبة لتضليل الخصوم.

في هذا الصدد يقول الأستاذ في مركز الدراسات السياسية في جامعة جينان، شياو لونغ، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه «كما هو الحال في السنوات السابقة، يقدم التقرير تكهنات زائفة بشأن التطور العسكري الصيني، ويسوق افتراءات مكشوفة على الدفاع الوطني الطبيعي والبناء العسكري للصين وأنشطتها المشروعة لحماية السيادة الوطنية والأمن والمصالح التنموية». ويرى أن ذلك «يندرج ضمن خطط الولايات المتحدة التي تسعى إلى فرض الهيمنة ومعارضة الأنشطة الطبيعية للجيش الصيني في محيطه ومجاله الحيوي». ويضيف أن «الصين لديها الحق في امتلاك جيش حديث من الطراز العالمي، وهذا أمر بالغ الأهمية للتغلب على البيئة الدولية المتقلبة بشكل متزايد». من جهته، يقول الباحث في العلاقات الدولية في مركز النجمة الحمراء في العاصمة الصينية بكين، جيانغ قوه، في حديث مع «العربي الجديد»، إن التقرير «يبالغ في وصف التهديد العسكري الصيني، ويتعمد خلق تصور دولي بأن الصين مدمرة للنظام الدولي». في المقابل، يرى الباحث في معهد الدراسات الاستراتيجية في تايبيه (تايوان)، خون وانغ، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «التقرير الأميركي يستند إلى معلومات وعمليات رصد متراكمة، ولا يشيع سراً إذ إن بكين نفسها تتحدث علانية عن تحديث جيشها وتوظيف التكنولوجيا في خدمة الأهداف والعمليات العسكرية».

سيناريو متوقع

يلفت الباحث في معهد الدراسات الاستراتيجية في تايبيه (تايوان)، خون وان، إلى أن «أحد السيناريوهات التي يفترضها التقرير الأميركي، إمكانية أن تقوم قوات خاصة، تابعة للجيش الصيني، باختراق تايوان، وتنفيذ هجمات على البنية التحتية، من خلال استخدام الصواريخ والغارات الجوية الدقيقة». كذلك «استهداف منشآت ومؤسسات حكومية وعسكرية رئيسية في الجزيرة، بما في ذلك المطارات ومرافق الاتصالات».

جنديان صينيان خلال تدريبات جنوبي الصين، 9 إبريل 2024 (Getty)

تونس

المكي في تونس، اكتوبر 2021 (ياسين القائدي/الأناضول)

اعتداء بمادة حارقة على عبد اللطيف المكي

تونس ـ **بسمة بركات**

أعلن حزب العمل والإنجاز التونسي المعارض، أمس الأربعاء، تعرض أمينه العام عبد اللطيف المكي، وهو وزير سابق وترشح للرئاسة هذا العام، لاعتداء بمادة حارقة من جانب أحد جيرانه، متهماً السلطات التونسية بـ«التراخي في تطبيق القانون». واستنكر الحزب في بيان «الاعتداء الذي تعرض له الدكتور عبد اللطيف المكي، إثر سكب مادة حارقة عليه أثناء وجوده داخل بهو منزله»، موضحاً أن الاعتداء أسفر عن إصابة المكي «بحروق على مستوى العينين والوجه والرقبة».

وبينما لم يتطرق الحزب إلى دوافع الاعتداء، أشار إلى أنه «يمثل انتهاكاً صارخاً لكل القوانين والقيم الإنسانية.» وقال إن «الحادث لم يكن منفرداً، إذ وقع من طرف أحد جيرانه الذي سبق له ولإخوته أن تورطوا في مثل هذه الاعتداءات الخطيرة» ضد المكي وعائلته. وفي اتهام مبطن للسلطات بالتراخي، أضاف: «استوجب ذلك رفع عدد من القضايا ضدهم، إلا أنها لم تُؤخذ بالجدّية الكافية من طرف السلطات الأمنية والقضائية، رغم حرص الدكتور على التتبع وأخذ حقه بالقانون». واعتبر الحزب أن «عدم الحزم في تطبيق القانون زاد من تشجيع المعتدين على الاستمرار في اعتداءاتهم، ما جعل المسألة تتجاوز الخلاف العادي لتصبح خلافاً مفتعلاً». ودعا «السلطات الأمنية والقضائية إلى تحمل مسؤولياتها، وفتح تحقيق عاجل» بالحادث. بدوره، أوضح نائب رئيس حزب العمل والإنجاز، أحمد النفاتي، لـ«العربي الجديد»، أن المعتدي «تعمد سكب مادة حارقة من فوق سطح المنزل المجاور» للمكي، مضيفاً أنه «سبق للمكي أن رفع عدة قضايا ضد هذا الشخص الذي يقطن بجواره، والذي سبق له الاعتداء عليه وعلى سيارته وضرب ابنه، خصوصاً خلال فترة الحملة الرئاسية»، ومحذراً من أن «عدم الردع وتنفيذ القانون بصرامة قد يتسبب في حوادث وخيمة». وفي 8 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، قرّر القضاء التونسي إلغاء قرار تقييد إقامة المكي في منطقة الوردية بالعاصمة تونس، على خلفية قضية وفاة البرلماني الأسبق الجيلاني الدبوسي حين كان المكي وزيراً للصحة. وكان المكي قد أعلن عزمه الترشح لانتخابات الرئاسة التي أجريت هذا العام في 6 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، والتي فاز فيها الرئيس قيس سعيّد بولاية ثانية. لكن بعد أيام من إعلانه، تلقى المكي في 2 يوليو/ تموز الماضي، استدعاء من النيابة العامة للتحقيق معه في قضية وفاة الدبوسي عام 2014، بينما نفي المكي أي علاقة له بالوفاة. ومنع المكي من الترشح، لكن المحكمة الإدارية أعادته بقرار للسباق، فيما رفضت مفوضية الانتخابات ذلك. والدبوسي رجل أعمال وبرلماني في عهد الرئيس الراحل زين العابدين بن علي، توفي في 7 مايو/ أيار 2014، بعد ساعات من خروجه من السجن، الذي قبع فيه منذ 7 أكتوبر 2011، بتهم فساد واختلاس ومحسوبية. وفي 2019، تقدمت أسرته بشكوى ضد السلطات لدى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بخصوص ظروف وفاته بعد إيقافه تحفظياً لـ31 شهراً دون محاكمة. واتهمت الأسرة حينها السلطات بأنها ارتكبت عند تعاملها مع الدبوسي خلال فترة توقيفه «انتهاكات جسيمة».